

أعرب عن تفاؤله بإنهاء مشكلة المسرّحين قبل الجلسة الخاصة

البصيري: قانون العمل مدرج ضمن «الأولويات»



د. يوسف الزهراني

على ثلاثة أمور هي، اهتمام المجلس بتنفيذ الأولويات وأقدام الحكومة على الالتزام بها، وعدم خروج البرلمان عن خارطة الطريق، والفرط بالعدالة، إذ يقول كل نائب بتقديم اقتراح بقانون، أو مناقشة موضوع معين، فلابد من وجود جدية في التعامل بين الطرفين، وحتى هذه اللحظة، يبدو ان التعاون قائم.



محمد البصيري

هناك اجتماعات ستعقد خلال الفترة المقبلة مع الحكومة، واجتماعاً آخر يضم أعضاء لجنة الأولويات فقط، تمهيداً لوضع الأولويات التي يجب ان يناقشها المجلس في دور الانعقاد المقبل. وامتدح الزهراني التعاون الحكومي، «فقد شعرنا بالتجاوب، وإن كانت الأمور تسير وفق مناراه الأثر»، متداركاً ولكن التنسيق والتعاون يتوقفان

الصراعي في تصريح له انه تم خلال الاجتماع استعراض التصورات المبدئية للحكومة بالنسبة للأولويات، كما تم الاطلاع على الاقتراحات برغبة المقدمة من النواب حتى تاريخه واستعراض تقارير اللجان بخصوص مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة اخذاً في الاعتبار الفترة الزمنية للمجلس منذ بدء دور الانعقاد حتى نهايته مع استبعاد الجلسات الخاصة، منوهاً انه سيتم الاخذ في عين الاعتبار الا تكون سرعة الانجاز على حساب المضمون. من جهته بين النائب يوسف الزهراني ان لجنة الأولويات البرلمانية عقدت امس اجتماعاً تنسيقياً مع الحكومة للاتفاق حول الأولويات التي يجب ان ينظر اليها المجلس في جلساته المقبلة، مشدداً على تنظيم عمل المجلس، «فنحن لا نريد ان يكون العمل عشوائياً، وان الامر ينسحب على الحكومة، فنحن لا نريد منها مشاريع عشوائية تلقيناها على المجلس».

وقال الزهراني في تصريح للصحافيين «ان الحكومة تمد ذراعها بالتعاون مع المجلس ولم تتأخر عن اي اجتماع للجنة الأولويات، وحضرت الاجتماعات وهي تحمل مجموعة من الأولويات التابعة للوزارات المختلفة ولتسأنا تعاونها في اكثر من موقع، وسيكون لنا اجتماع آخر مع الحكومة يوم الثلاثاء المقبل»، وذكر الزهراني ان

دقيقاً وواضحاً متعلماً هي الحال عند الجلوس على طاولة الحوار للمكاشفة ورداً على سؤال في شأن ما صرح به النواب عن ايجاد حلول لبعض المشكلات التي يعاني منها البدون البصيري ان هناك جدية حكومية في شأن كل ما يصرح به الوزراء لمصلحة العمل، متمنياً توجيه الأسئلة مباشرة الى الوزراء.

وأكد البصيري ان سمو رئيس مجلس الوزراء يؤيد سياسة وزارته فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ لمصلحة العمل. وعن اجتماع لجنة الأولويات ذكر البصيري ان جدول الأولويات الحكومي طويل، مشيراً الى ان هناك جهات حكومية لم تقدم أولوياتها حتى هذه اللحظة فيما لا يزال أعضاء المجلس في طور ترتيب أولوياتهم. وأشار الى اتفاق أعضاء لجنة الأولويات على عقد اجتماع آخر في 30 يوليو الحالي حتى تتضح الصورة من أجل الاتفاق على الأولويات التي من شأنها ان ترسم خارطة الطريق في دور الانعقاد المقبل من أجل تحقيق الانجازات وفق جدول زمني محدد.

وأوضح ان الأولويات كثيرة في ظل تقديم كل وزارة أكثر من 15 أولوية، مشيراً الى انه تم الاتفاق على اختصار الأولويات الحكومية على الا تتجاوز 30 أولوية لدماجها مع أولويات النواب من جانبه، قال مقر اللجنة النائب عادل

أبدي وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. محمد البصيري تفاؤلاً حكومياً الخاص قبل الجلسة الخاصة التي يتحرك بعض النواب بعدها في 18 أغسطس المقبل.

وأشار البصيري في تصريح للصحافيين عقب اجتماع لجنة الأولويات في مجلس الأمة امس الى ان قانون العمل مدرج ضمن أولويات الحكومة لافتاً ان المجلس انجز المداولة الأولى للقانون في الفصل التشريعي السابق.

وأوضح ان القانون الان يحتاج الى مداولتين لإقراره الامر الذي يتطلب حضور 44 نائباً بحسب استثناء المادة 104 من اللائحة، متمنياً وجود العدد الكافي من النواب لحضور الجلسة الخاصة في حال وجهت الدعوة لعقدتها.

وذكر ان الحكومة لم تتلق حتى الان اي دعوة رسمية لعقد الجلسة الخاصة، مؤكداً استعداد الحكومة لدراسة الطلب والرّد عليه مباشرة وفق

اليتها الجديدة في التعاون مع المجلس. وعن موقف الحكومة من تعديل بعض المناهج التربوية تمنى البصيري «لا تؤخذ المواقف بين الوزراء والنواب عبر رسائل الـ S.M.S. وكأنها رسمية» داعياً الى الحوار المباشر بين الوزراء والنواب دون التخاطب عبر الرسائل القصيرة على اعتبار ان هذا الحوار بهذه الوسيلة لن يكون

الزلزلة: لمسنا تعاون

الحكومة وإيجابياتها في أكثر من موقع

الصراعي: استعرضنا

تصورات الحكومة

وبحثنا الاقتراحات

برغبة ومشاركة

القوانين وتقارير

اللجان البرلمانية

الدويسان: «الداخلية» شوهدت صورة عالم جليل ووصفته بالشعوذة

النقل بهدف الاطلاع على اسراره فوجدوا اسمي في رسالة SMS.. الرسالة لم تكن من مواطنة كما ذكرت المصادر الصحافية بل هي من رجل مواطن مؤمن اراد من العالم الجليل الدعاء لي في ظهر الغيب بالتوفيق والبركة قبل شهر من الانتخابات النيابية.

وبذلك تبين لي ان بعض العناصر في وزارة الداخلية سوّلت لهم أنفسهم تشويه صورة العالم الجليل عبر وصفه بالشعوذ والأجاذب بأن المرسل امرأة وليس رجلاً لحكّ عملية الإساءة، فوا أسفاه على سوء طوبيتهم واستمرانهم الكذب على الناس. الخلاف الذهني فيشوهون صورهم ويسارعون واتى لتبني هذه الحقيقة ليس دقيقاً وان الحقيقة من أمثال أولئك اولى النفس الطائفي الذين يكيدون لصيوف الكويت وللمقيمين فيها بسبب الخلف الذهني فيشوهون صورهم ويسارعون إلى وضع القيود الأمنية عليهم من دون مسوغ قانوني أو أممي، وعليه ان يعيد إلى منتسبي الوزارة صفاء قلوب أهل الكويت وتسامحهم الديني بدلاً من الغاء الآخر. كما لم تكن الصحافة بمئات من اللوم والتقصير باعتبارها مصادر خبرية لم تنتهت من صدقيتها.

على خلفية قيام مواطنة بعمل سحر للنائب فيصل الدويسان اوضح الدويسان في بيان صحفي ان احدي الصحف نشرت خبراً تحت عنوان: مواطنة تطلب من إيراني يعمل في «معهد نفسي» اجراء «عمل» للنائب فيصل الدويسان؛ وذلك نقلاً عن مصادر خاصة، ويومها استفسرت الصحافة مني عما اعترّف فعله حيال هذا الامر، وكان جوابي اني نسبت لي وزارة الداخلية القصور في مواجهة ما اكتشفوه وان عليهم تحديد هوية هذه المواطنة لمعرفة ابعاد عملها، غير انه بعد جهد ذاتي تبين لي ان الخبر الذي أورده الصحفية ليس دقيقاً وان الحقيقة تم تزيفها من قبل المصادر لغايات شيطانية بهدف الإساءة الى الصالحين، إذ تبين بالنبرهان ان الشخص الذي وصفته المصادر بالساحر ليس سوى رجل علم فاضل من اتباع أهل البيت يرتدي عمامة جده رسول الله صلى الله عليه واله، وان المصادر في ادارة الهجرة في وزارة الداخلية تعمدت الإساءة اليه بسبب مخالفة بسطة لشروط الإقامة، بل وتجاوزت على أسط حقوقه كإنسان حينما عمد أولئك الى هاتفه

الكارثة التي المت بهم واسرهم بعد حرمانهم من العمل لمدة الفل مشكلة البدون الذين ظلوا سنوات طويلة من دون عمل ومن دون مصدر دخل يساعدهم على ضئك العيش؟

ومن جانبها اشارت النائب معصومة المبارك بتوجه وزارة التربية لتعيين البدون معلمين في الوزارة معتبرة انه توجه اجابي ويخدم الجانب المجتمعي لاسر غير محددى الجنسية.

وأكدت د. المبارك ان هذا القرار سيوفر ما تحتاجه الهيئة التدريسية من كوادر تعليمية خصوصاً ان هناك فوداً تجوب الارض شرقاً وغرباً لتاتي بمعلمين لا نعلم عن قدراتهم التدريسية ولا حتى قدرتهم على النطق بلغة مفهومة للطفل الكويتي.

وزادت «شد على يدي الوزارة موصي الحمود وكذا لجنة شؤون المرأة حيث نوى الاجتماع مع الوزيرة خلال الاسابيع المقبلة لهذه القضية، فاذا سققتنا الوزيرة ووضعت النقاط على الحروف فلنشكر على يدنا». واعربت د. المبارك عن امالها ان يكون تعيين المعلمين البدون بحسب قدرة المدرس ومدى حاجة الوزارة الى تخصصات معينة بحيث يتم سد العجز من البدون.

الغازمي يناشد رئيس الوزراء توظيف «البدون» في مختلف الجهات الحكومية

ناشد النائب مخلد الغازمي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد باصدار توجيهاته لجميع الوزراء والمؤسسات الحكومية لتسهيل وتفعيل عملية توظيف ابنائنا من فئة البدون واعطائهم الاولوية في عملية التوظيف سواء في القطاع الخاص او العام. وقال الغازمي في تصريح صحافي ان القرار الذي تشكر عليه وزيرة التربية د. موضي الحمود وان جاء متأخراً الا انه اعطى دللاً ومؤشراً على صدق هذه الانسانية وجديتها بانصاف ابنائنا من فئة البدون ونحن على ثقة بان مثل هذه القرارات تحظى بدعم سمو رئيس مجلس الوزراء الذي نثق بحرصه على انصاف هذه الفئة والتعجيل بايجاد الحلول العادلة لقضيتهم.

وأفاد باننا نامل ان يصدر سموه توجيهاته لجميع الوزراء والمؤسسات الحكومية لاتخاذ خطوات ممانعة للخطوة التي اتخذتها وزيرة التربية د. موضي الحمود وتوفير الوظائف لهذه الفئة التي عانت كثيراً في ظل صعوبة ظروف المعيشة وعدم توافر فرص العمل للبدون مصفاً: «وما نحن حكومة ووابيا نسايق الزمن لاجاباد حلول عاجلة لمشكلة المواطنين المسرحين من القطاع الخاص ونرى حجم

معصومة المبارك:

تعيين «البدون»

معلمين سيوفر

ما تحتاجه الهيئة

التدريبية من كوادر

تعليمية

الملا للعفاسي: ماذا فعلتم مع الشركات المتورطة في الاتجار بالبشر والمخالفة لقوانين العمل؟

أسماء المتجاوزين بقضية العمالة أيضاً عدم الجدية بالتعامل مع توصيات المجلس المؤقر التي كانت احداهما كشف أسماء الشركات والأفراد الذين ثبت بحقهم الاتجار بالأقلام.

لذلك استهل الملا سؤاله بالاستفسار عن أسماء الشركات والمؤسسات المتورطة في قضية الاتجار بالبشر والمخالفة لقوانين العمل وغيرها من القوانين والتي احدثت للتحقيق وساهمت بخروج عدد من العمالة الوافدة الى التظاهر والعصيان خلال تلك الفترة، مع بيان أسماء ملاك هذه الشركات والمؤسسات وأسماء أعضاء مجالس الادارات ان كانت هذه الشركات والمؤسسات واسماء أعضاء مجالس الادارات ان كانت هذه الشركات مساهمة؟ (بناء على المعلومات المستقاة من لجان التحقيق المشكلة لهذا الغرض)، مستائلاً عن الاجراءات التي اتخذت حيال الشركات المخالفة بالإضافة الى الاجراءات المستقبلية للحد من مخالف شركات اخرى لتلك القوانين؟

الجسار للإسراع في توحيد الدوام المصرفي

ساعات طويلة في العمل وعدم تمكنها من رعاية اسرتها. وأكدت الجسار ضرورة الاسراع لالغاء الدوام المسائي وتطبيق النظام الموحد في جميع مناطق الكويت، مع إتاحة المجال لبعض الفروع التي تقضي اليات عملها بالعمل مساء، حرية عدم المشاركة بالدوام الموحد، ولكن في اصبق الحدود.

كذلك الإبقاء على فرع واحد فقط في كل محافظة، والإسكان الحيوية مثل المطار والمجمعات التجارية الكبرى للعمل بفترة دوامين.

استفسرت النائب سلوى الجسار عن مدى جدية البنوك المحلية لتطبيق توحيد الدوام المصرفي على اساس فترة واحدة بدلاً من فترتين، حيث ان دوام الفترتين مريح وله اثار سلبية كثيرة، منها قلة التواصل الاجتماعي وعدم تمكن الموظفين من الاهتمام بأسرهم، وقد أدى هذا القرار كذلك الى عزوف الكثير من الموظفات من النساء وخصوصاً المتزوجات في عدم رغبتها بالعمل لدى المؤسسات المالية وخصوصاً القطاع المصرفي بسبب دوام الفترتين، والذي يحتم عليها قضاء



محمد العفاسي

سأل وزير المواصلات عن مخالفة «المؤسسة» لقواعد السلامة

الطبّطبائي: ما صحة قيام أحد مسؤولي «الموائى» بإنهاء عقود بعض الشركات؟

وهل يشمل العقد ادارة وتشغيل ام ستقوم المؤسسة بطرح مناقصة اخرى تشمل الادارة والتشغيل؟ وهل الشركة التي تم الترسية عليها بشأن انجاز الحضانة عقد او عقود اخرى مع المؤسسة خلاف انجاز الحضانة يرجى ذكرها مع قيمتها الاجمالية؟

هل هناك جهات اخرى من مؤسسات حكومية او اهلية او استشارية يجب على المؤسسة اخذ موافقتها او طلب استشارتها قبل او بعد انشاء الحضانة، يرجى ذكر تلك الجهات؟ ما صحة قيام الادارة العامة للاطباء بمخالفة مؤسسة الموائى الكويتية بشأن عدم مراعاة السلامة بشأن انجاز مبنى الحضانة؟

ان هناك مخالفات اخرى يرجى ذكرها وبينائها؟ هل الحضانة خاصة بموظفي المؤسسة ام عامة؟ وهل برسوم ام مجانية؟ هل قانون انشاء المؤسسة يسمح بائشاء حضانة اطفال؟

ما صحة قيام مؤسسة الموائى الكويتية بتوريد وتركيب مبردات تكييف لمجمع الموائى الكويتية؟ فاذا كانت الاجابة بنعم يرجى موافقتنا هل كان تعاقداً مباشراً؟ ام عن طريق طرح مناقصة؟ كم كانت القيمة المنفق عليها بموجب العقد المبرم؟

ما هي الحاجة التي دعت المؤسسة الى توريد وتركيب تلك المبردات؟ هل تعمل تلك المبردات مرافقة للمبردات الحالية بالمجمع؟ ام انها تعمل في اوقات معينة؟ مع بيان قيمة الاوامر التغييرية التي انشئت على العقد ان وجدت؟

ما هي الاعمال التغييرية التي اضيفت على العقد المبرم ان وجدت؟

مباشرة؟ ام كانت الترسية عن طريق لجنة المناقصات المركزية؟ او بخصوص الشركة الاستشارية؟ هل قامت المؤسسة بطلب من شركة استشارية هندسية انشائية متخصصة بدراسة هيكل المصعد لضمان سلامة المبنى بالمصعد قبل البدء بعملية التنفيذ؟

وما اجمالي المبالغ المدفوعة من انتحاب استشارية او مراقبي او دراسة تمت خلال فترة المشروع لحين الانتهاء من تنفيذ، مع ذكر اسماء الشركات التي تم الاستعانة بها طيلة فترة انجاز المشروع بالتفصيل كل على حدة؟

6 - ما صحة قيام مؤسسة الموائى الكويتية بائشاء مبنى حضانة؟ وما اسم الشركة الانشائية التي قامت بمباشرة وتنفيد وانشاء المبنى؟ وما اسم الشركة المعمارية التي قامت بتخطيط المبنى؟ كم كانت تكلفة الانشاء باجمالي القيمة بالتجهيز وخلافه؟ هل قامت المؤسسة باخذ موافقة لجنة المناقصات المركزية؟ ام كان امراً مباشراً؟ ام عن طريق مناقصة وترسية باقل الاسعار؟

وهل للشركة المنفذة مبنى الحضانة عقد او عقود مع المؤسسة بمشاريع اخرى يرجى ذكرها بالتفصيل؟ ما الجهة التي تشغل حالياً مقر مبنى الحضانة السابق قبل نقلها الى الدور الارضي؟ وهل تقوم المؤسسة بتحصل قيمة اجارية نظير استغلال المبنى المذكور؟ ما هي قيمة الاوامر التغييرية التي انشئت على العقد ان وجدت؟

وما هي الاعمال التغييرية التي اضيفت الى العقد المبرم ان وجدت؟ ومن هي الشركة التي قامت المؤسسة بترسية المناقصة عليها بشأن انجاز مبنى الحضانة بالدور الارضي بمبنى مجمع الموائى؟ وكم كانت قيمة العقد؟

4 - كم عدد الحاويات التي تم تحميلها وتزيفها لميناء الشعبية منذ بداية عقب استنجاز الموبايل كرين؟ وما هو ايراد المؤسسة من تلك الفترة منذ بداية عملها بميناء الشعبية؟ وما هو الايجار الشهري لكل موبايل كرين؟

وكم عدد تلك الرافعات المتحركة والمستأجرة بميناء الشويخ وميناء الشعبية؟

5 - ما صحة قيام مؤسسة الموائى الكويتية بائشاء مصعد خدمات ملاصق لمبنى مجمع الموائى الكويتية؟ وهل قامت الشركة بمباشرة العمل بنفسها؟ ام عن طريق مقاولين بالباطن؟ وما تاريخ بدء انشاء المصعد؟ كم كانت مدة تنفيذ العقد بموجب العقد المبرم بين الطرفين؟ كم كانت القيمة المتفق عليها بالبعد المبرم بين الطرفين؟ هل كانت هناك غرامات جزائية تم تطبيقها على منفذ العقد؟

وكم بلغت تلك الغرامات؟ وما قيمة الاوامر التغييرية التي انشئت على العقد ان وجدت؟ وما هي الاعمال التغييرية التي اضيفت على العقد المبرم ان وجدت؟ وما تاريخ تسليم المصعد؟ ومتى تم الوقوف على مدى جاهزية المصعد وتاريخ دخوله الخدمة الفعلية؟ وما العقبات التي واجهت تنفيذ المصعد منذ بداية الانشاء ان وجدت؟

واهل قامت المؤسسة بتعين مكتب هندسي استشاري اشرافي على الشركة المنفذة للمشروع؟ كم كانت القيمة المتفق عليها لتلك الاستشارات التي قدمت من قبل المكتب الاستشاري؟ ما مدى صحة وجود تقرير يفيد بان هناك خطورة تتمثل في ملاصقة المصعد بالمبنى؟ وما هي الاجراءات التي اتخذت لتلافي تلك الملاحظات وتجاوزها؟ هل كانت الترسية لمكتب الاستشارات بامر

والقواعد الاخرى الملحقة بالجدول المشار اليه وارفاق اي تعديلات اخرى طرأت على تعديل ذلك الجدول؟ وهل كانت المؤسسة تقوم بتزويد كشوف الترفقات للموظفين؟ او ادراجها بالصحف اليومية؟ واذا كان الجواب بالنفي لاي الشكين من السؤال فما الاسباب التي دعت الى ذلك؟

2- ما صحة قيام احد مسؤولي مؤسسة الموائى الكويتية بالتوقيع على ائهاء عقود بعض الشركات؟ وطلب قطع التيار الكهربائي عن مكاتبهم المستأجرة من مؤسسة الموائى الكويتية بتاريخ 1/18/2009؟ اذا كان الجواب بالاجاب؟ فما الاسباب التي دعت وادت الى ائهاء تلك العقود؟ ومن المسؤول الذي قام بانهاء تلك العقود؟ وهل كان محولاً بالتوقيع من قبل وزير المواصلات الاسبق؟ وما صحة انه قام بالتوقيع عن تلك الفترة وهو في دورة تدريسية خارج البلاد؟ واذا كان الجواب بالاجاب؟ ما الاجراءات القانونية التي اتخذت بحق ذلك المسؤول؟ وما صحة ان وزير المواصلات الاسبق طلب تحويل ذلك المسؤول الى التحقيق؟ واذا كان الجواب بالاجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن ذلك التحقيق وما اسفر عنه من نتائج واجراءات؟ مع تزويدي أيضاً بصورة من تلك العقود المذيلة بتلك التواقيع؟

3 - ما صحة شحط احدي السفن التجارية لميناء الشعبية بتاريخ 2009/5/9 بالقرب من بوابة دخول السفن؟ واذا كان الجواب بالاجاب؟ هل تم التحقيق بالحادث ومعرفة اسبابه التي ادت الى ذلك؟ واذا كان الجواب بنعم؟ فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن تقارير ذلك الحادث وما اسفر عنه من نتائج تحقيق تمت او اجراءات؟

وجه النائب وليد الطبّطبائي 7 اسئلة برلمانية الى وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد البصيري في شأن بعض التجاوزات والمخالفات المالية والادارية في مؤسسة الموائى الالكترونية الكويتية وجاء نص الاسئلة كما يلي:

ما القواعد التي تخضع لعملية الترفقات التي تستند اليها مؤسسة الموائى الكويتية لشغل درجات السلم الوظيفي بالاختيار او الاستثناء و بالادمية، الدرجات العامة منها او الفنية المساعدا وجميع مراتبها؟ وما اقصى وادنى مدة لازمة يُمكن للموظف البقاء في درجته للحصول على الدرجة التي تليها طبقاً ما هو معمول لديكم؟ وهل يمكن للموظف الحصول على اكثر من درجة بالاختيار وكذلك بالاستثناء؟ مع عدم التقيد بالادمية في مرتبة الكفائية ذاتها؟ وما المدة القانونية التي يجب توافرها بين اختيار وآخر استثناء؟ وما المدة القانونية التي يُشترط بقاء الموظف بالدرجة العامة لينتقل الى الدرجة التي تليها بالاختيار او بالاستثناء؟ وما ادنى مدة بقاءه بالدرجة الاولى «ب» لينتقل الى الاولى «ا»؟ كما يرجى تزويدي بصور ضوئية عن جميع القرارات التي تنظم جميع الترفقات وكذلك النصوص الدالة من اللائحة الداخلية او اي قواعد اخرى تستند اليها مؤسسة بالاختيار او الاستثناء او بالادمية بما فيه ذلك العلوات الاستثنائية التي صدرت من قبل مؤسسة الموائى الكويتية بحق جميع الموظفين وذلك منذ سنة 2003 وحتى العام الحالي 2009؛ وكذلك تزويدي بجدول المرتبات المعمول به في مؤسسة الموائى الكويتية